

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٧٠

الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونساليس
	جنوب أفريقيا	السيد ماجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (من ١٣ إلى ١٧ شباط/

فبراير ٢٠١٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905528 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا (١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها الرئيسان المشاركان لبعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير، وهما ممثلات كوت ديفوار وغينيا الاستوائية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أدوم.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بمبادرة مشتركة من كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، زار ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الأمن غرب أفريقيا، وكان بلدي، كوت ديفوار، محطة من محطتي تلك الزيارة. وللتذكير، كرست الزيارة للخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالانتقال نحو بناء السلام في كوت ديفوار وليبيريا، وهما بلدان استضافا بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسلك البلدان سبلا مختلفة للخروج من الأزمة؛ وبسبب إمكاناتهما والتحديات التي تواجههما، فإنهما اليوم يشهدان معدلات مختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا للممارسة المتبعة، أود أن أقدم بيانا موجزا لمجلس الأمن عن محطتنا في أبيدجان، وهي العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار.

وصل وفد مجلس الأمن إلى أبيدجان مساء يوم ١٤ شباط/فبراير واستقبله يوم ١٥ شباط/فبراير من الساعة ٠٨/٣٠.

إلى الساعة ٠٩/٣٠. صباحا وزير الخارجية، معالي السيد مارسيل أمون - تانو، واجتمع مع نائب الرئيس دانييل كابلين دناكن من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١١/٠٠. وأوجز الوزير مارسيل أمون - تانو، في معرض حديثه باسم حكومة كوت ديفوار، استراتيجية إنهاء الأزمة وتوطيد دعائم السلام في كوت ديفوار، ولا سيما على أساس الأركان الثلاثة وهي: الانتعاش الاقتصادي، والتعمير الوطني والمصالحة. وشدد على أن نجاح هذا النهج يتوقف في المقام الأول على الملكية الوطنية القوية لعملية حل الأزمة، وعلى قيادة رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، وعلى استمرار التزام حكومته بتنفيذ أولويات بناء السلام. كمثال على ذلك، استشهد بإصلاح قطاع الأمن وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تمول ما نسبته ٧٢ في المائة منه من أموال الحكومة الخاصة، مما أتاح للحكومة تحقيق الأمن والاستقرار في البلد واستعادة الثقة لدى المستثمرين الأجانب.

وفي معرض حديثه عن الحالة السياسية الوطنية، طمأن وزير الخارجية وفدنا إلى أن كوت ديفوار تدرك نفاذ صبر بعض الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، الذي مع ذلك يعترف بالتقدم الملحوظ المحرز منذ عام ٢٠١١. وبناء على ذلك، طمأن وفد المجلس على الجهود التي بذلتها الحكومة لحماية السلام الاجتماعي، بما في ذلك تنظيم انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠، وقال إن ذلك يشكل خطوة إضافية نحو ترسيخ دعائم الأمن والديمقراطية والسلام في كوت ديفوار. وشدد الوزير أيضا على أن الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ ستُكرس لتعزيز جهود الحكومة في المجال الاجتماعي، بهدف توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل أفضل، الذي بلغ متوسطه من ٨ إلى ٩ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية.

أما على الصعيد دون الإقليمي، بينما ننوه بقيادة الرئيس واتارا، الذي ترأس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في

على التلاحم الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين العلاقات المدنية - العسكرية.

وأشار السيد سييسي أيضا إلى المناشدات التي تمت مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لتعبئة التمويل اللازم لتنفيذ أولويات الاستراتيجية الوطنية لبناء السلام، مع التشديد في الوقت نفسه على الدور الحاسم لصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وهذا الدعم، إلى جانب التنسيق الجيد للجهود التي يبذلها الفريق القطري مع الحكومة الإيفوارية، مكن من تعزيز الزخم نحو السلام الذي تحقق عقب انتهاء الأزمة التي تلت الانتخابات.

وقال السيد الحلو، من جانبه، إن ليبريا، بعد مرور ٢٥ عاما على خطة مجلس الأمن، التزمت بالسير على طريق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ولكنه أقر بأنه بالنظر إلى الهشاشة الهيكلية المرتبطة بتاريخ ليبريا، ودورات عدم الاستقرار السياسي، والعنف المجتمعي فيها، فإنها بخلاف كوت ديفوار، ما زالت تواجه تحديات هائلة في توطيد دعائم السلام. وشدد على أن الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي - من ٨ في المائة إلى ١ في المائة، جراء استمرار الأسباب الجذرية للصراع، والصعوبات في عملية المصالحة الوطنية، وضعف المساءلة في فترة ما بعد الأزمات، ونقاط الضعف في الرقابة على الحدود والأمن البحري لمنع جميع أنواع الاتجار، كلها مسائل كانت تقتضي معالجة جميع جوانب الضعف من أجل تحاشي عودة الصراع الليبيري إلى الظهور. وفيما يتعلق بدور فريق الأمم المتحدة القطري، قال السيد الحلو أن هذا العنصر الحاسم في وجود الأمم المتحدة في بلد يمر بمرحلة ما بعد الأزمة، ينبغي أن يكون موضوع تقييم مسبق لقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بالكامل في سياق المساعدة في مجال بناء السلام.

الساعات الأولى من الأزمة في مالي، فقد أكد مجددا وزير خارجية كوت ديفوار التزام بلده بالقيام بدور ريادي في إيجاد حلول للتحديات الأمنية الراهنة، وتعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أكد نائب الرئيس دناكن، لدى حضوره مع وفد المجلس، الأولويات الوطنية لتعزيز الأمن والسلام والتنمية في كوت ديفوار. وانصب محور تركيز خطابه أمام أعضاء المجلس على المعونة من أجل عودة اللاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومكافحة الفساد، وتعزيز البعد الجنساني في منع نشوب الصراعات، وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وجهود التنمية الاجتماعية.

بينما شدد نائب الرئيس، على أن كوت ديفوار تحتل المرتبة الأولى من بين أكثر عشرة بلدان إصلاحا في العالم وفقا لمؤشر "ممارسة الأعمال التجارية"، ومن بين الأربعة الأوائل من حيث أقوى نمو اقتصادي، وفقا لمؤسسة "مو إبراهيم" فإن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ سيشهدان زيادة في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة. وتعزز الحكومة الإيفوارية تخصيص مبلغ ٧٢٦ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لدول غرب أفريقيا للبرامج الاجتماعية، بحيث يكون فيها التعليم والصحة من المجالات ذات الأولوية.

وبعد الاستماع إلى نائب رئيس كوت ديفوار، شارك وفد المجلس في اجتماع مائدة مستديرة شارك في التيسير له على التوالي، السيد باباكار سييسي والسيد يعقوب الحلو، المنسقان المقيمان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوت ديفوار وليبريا. وشدد السيد سييسي على نوعية الصلات التي تربط بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة الإيفوارية في الإعداد لانسحاب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي نقل الأنشطة المتبقية إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وركزت الجهود المشتركة في الاجتماع

وأنوه بوجه الخصوص بنائب الممثل الخاص للأمم العام والمنسق المقيم للأمم المتحدة، السيد ديفيد ماكلاشلان - كار، والموظفين السياسيين التابعين للمكتب، ووحدة السفر والشحن والتأشيرات، والمتترجمين الشفويين وموظفي الأمن الذين رافقونا في البعثة.

وكان عمل كامل الفريق العظيم مثاليا حقا وأساسيا لنجاح الزيارة التي جرت في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير. وبالنيابة عن الجميع، أود أن أعرب عن امتناننا العميق للفريق، ونأمل أن نواصل العمل مع الأمانة العامة لاستخلاص جميع الدروس الممكنة من البعثة.

وبعد كوت ديفوار، واصلت بعثة مجلس الأمن في مرحلتها الثانية من الزيارة إلى غرب أفريقيا بالسفر إلى غينيا - بيساو من ١٥ إلى ١٦ شباط/فبراير لإجراء تقييم، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية السياسية والمدنية، للحالة السياسية الراهنة ولا سيما العملية الانتخابية الجارية، ودور الأمم المتحدة المتكامل والمسائل الإنسانية والأمنية. وفي غينيا - بيساو، اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع عدد كبير من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس الوزراء أريستيديس غوميز، بحضور بعض أعضاء الحكومة، ونائب الممثل الخاص للأمم العام، ديفيد ماكلاكلان - كار، حيث لم يكن الممثل الخاص موجودا في غينيا - بيساو.

كما أجرينا مناقشات متعمقة ومفيدة للغاية مع ممثلي المنظمات الشريكة المعنية في عملية بناء السلام في غينيا - بيساو، والسلك الدبلوماسي، والمجموعة الخماسية للشركاء الإقليميين والدوليين، التي تتألف من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة. واجتمع الوفد أيضا مع رئيس الجمعية الوطنية، وقادة الأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني وغير الممثلة، ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية، ونائب رئيس محكمة العدل العليا، في غياب الرئيس، الذي كان مسافرا إلى

بشكل عام، يجدونا أمل كبير في أن تساعد المبادلات التي تلت العرضين اللذين قدمهما المنسقان المقيمات في توفير فهم أفضل للتحديات والفرص المتاحة لبناء السلام في كوت ديفوار ولييريا.

زار المجلس جمهورية غينيا - بيساو خلال الجزء الأخير من بعثته، حيث يقع على عاتقكم، سيدي الرئيس، تقديم موجز إلى المجلس. وفي الوقت الراهن، أود، بصفتي الممثل الدائم لكوت ديفوار، أن أنقل خالص شكر الحكومة الإيفوارية إلى مجلس الأمن لاختياره بلدنا ضمن زيارته إلى غرب أفريقيا.

لا يسعني أن اختتم ملاحظاتي من دون أن أشكر موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، الذين يقينا أن سلطتهم التقديرية وإحساسهم الكبير بالواجب - اعتقد أن الأعضاء سيتفقون معي - ساعدا على إنجاح الزيارة وجعلها الممارسة توثي أكلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): اشكر السفير أدوم على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

أولا وقبل كل شيء، أضم صوتي إلى السفير أدوم في الإعراب مجددا عن شكري الصادق لكوت ديفوار، التي شكلنا معها فريقا موحدًا جدا لقيادة الزيارة. وأشكر أيضا سلطات غينيا - بيساو على الاستقبال الحار، وكذلك أعضاء الأمانة العامة الذين عملوا على تنظيم الزيارة وتيسيرها بسلاسة، سواء في نيويورك أو في الميدان. وأشير، بطبيعة الحال، إلى موظفي شعبة شؤون مجلس الأمن، مع الشكر الخاص لنيكولاي غالكن وفريقه، أنكيا كوهنيرت، ووفيق هادرا، على وجه الخصوص. وأتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الموظفين الذين تم نشرهم وشاركوا في التحضير للبعثة، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

في بالتزاماتهم. وأكد رئيس الوزراء غوميز أن الحكومة تواجه ضغوطا في محاولة لمعالجة المظالم الاجتماعية والحفاظ على عملية انتخابية توافقية.

وقد حاول أعضاء المجلس خلال اجتماعاتهم، توضيح تأكيدات رئيس الوزراء غوميز بشأن النقص في الأموال المخصصة للانتخابات. وأكد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو واللجنة الانتخابية الوطنية، أن الجهات المانحة قدمت مليوني دولار زيادة على مبلغ ٧,٧ ملايين دولار من رصيد الصندوق الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات. وأشاروا إلى أن الحكومة لا تغطي النفقات التي هي مسؤولة عنها. وكما نوقش في الاجتماع الذي عقد مع فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك خلال اجتماعات أخرى، بعد ثلاث سنوات ونصف السنة انتهى الأمر بتأثير الأزمة السياسية تأثيرا سلبيا على الاقتصاد من خلال ممارسة الضغط على الحكومة في الميزانية بسبب انخفاض الإيرادات من ميزانية الدولة.

استمع الأعضاء إلى تقييمات لمحاولات محتملة لعرقلة الانتخابات خلال الاجتماعات مع المجتمع الدولي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. بيد أن العديد من المتكلمين قالوا إن ذلك يشمل كبار المسؤولين الحكوميين. ووجه زعيم حزب المعارضة الرئيسي، حزب التجديد الاجتماعي، الانتباه إلى الشواغل بشأن المخالفات في العملية الانتخابية. كما شدد على هذه الفكرة العديد من الأحزاب السياسية المعارضة، وكذلك منظمات المجتمع المدني؛ حيث أشاروا على وجه الخصوص إلى التناقضات في تعداد الناخبين إذ لم يتم تسجيل سوى ٧٣٥ ٠٠٠ ناخب. وأوضح رئيس الوزراء غوميز ورئيس اللجنة الانتخابية الوطنية أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تراجع سجلات الناخبين وبمجرد اكتمال المراجعة سيعمل مكتب الدعم التقني في العملية الانتخابية على تصحيح الاختلالات التي تم تحديدها.

الخارج، وممثلي المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، سنحت لنا الفرصة أيضا للتحديث مع فخامة رئيس الجمهورية، السيد جوزيه ماريو فاز.

لقد ذهب مجلس الأمن إلى غينيا - بيساو، من جهة، لدعوة جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة إلى العمل من أجل الحفاظ على الإنجازات التي لا تزال هشة في طريقها إلى السلام والاستقرار والازدهار والتغلب على خلافاتها بإعطاء الأولوية دائما للحوار الشامل للجميع، ومن جهة أخرى، لدعم جمهورية غينيا - بيساو في إطلاق حملتها الانتخابية، التي عقدت في ١٦ شباط/فبراير، بغية إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس، والانتخابات الرئاسية اللاحقة في وقت لاحق من هذا العام، وفقا للإطار القانوني. وكلنا أمل في أن تكون الانتخابات سلمية وحرّة وشفافة وذات مصداقية، وأن تسهم في وضع حد نهائي للأزمة المؤسسية وعدم الاستقرار المزمع في البلد.

وقد أكد أعضاء مجلس الأمن، أثناء اجتماعهم مع رئيس الوزراء أريستيدس غوميز، على أهمية الانتخابات المقبلة في تعزيز الإصلاحات المؤسسية الرئيسية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦، بما في ذلك الإصلاحات في قطاعات الأمن والعدالة والإدارة العامة. ووصف رئيس الوزراء التزام الحكومة بضمان أن تكون العملية الانتخابية ذات مصداقية وتتسم نتائجها بالشفافية، بالإشارة إلى صكين مهمين تم التوقيع عليهما في مقر الجمعية الوطنية قبل يوم من وصولنا بحضور الرئيس فاز: ميثاق الاستقرار ٢٠١٩، الذي يؤكد على ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية، ومدونة قواعد سلوك انتخابية، تتعهد فيها الأحزاب السياسية المتنافسة باحترام نتائج الانتخابات.

وحدد رئيس الوزراء عدداً من التحديات المتعلقة بعقد الانتخابات التشريعية، بما في ذلك الصعوبات الرئيسية مثل التمويل الانتخابي، والتي ذكر أنها تعود إلى عدم وفاء المانحين

وكان من بين المسائل الأخرى التي أسترعي انتباه أعضاء بعثة مجلس الأمن إليها دور الجيش وجرى التأكيد على أنه كان دائما بعيدا عن النزاعات السياسية منذ إعادة إرساء النظام الدستوري في عام ٢٠١٤.

وشدد ممثل عن المجموعة الخماسية على أن إصلاح قطاع الأمن يتوقف على تمويل الجهات المانحة لصندوق المعاشات التقاعدية. وقد طلب من أعضاء مجلس الأمن، خلال الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني والرئيس فاز، رفع حظر السفر الذي فرضه المجلس على الضباط العسكريين العشرة الذين شاركوا في انقلاب ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقال العديد من المتكلمين إنه ينبغي تطبيق الجزاءات على الأشخاص الذين تسببوا في معظم حالات التأخير في الانتخابات، وهم ليسوا من العسكريين ولكن سياسيين.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أعضاء المجلس التقوا كذلك بممثلين لمنظمات المجتمع المدني. وقد ناقشوا، من بين مسائل أخرى، الحالة الإنسانية والأمنية، ولا سيما مسألة مشاركة المرأة في جميع مستويات عملية صنع القرار في مجالي السلام والأمن، بما في ذلك الهياكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تمتع العديد من النساء من المشاركة في الانتخابات. وشجع أعضاء مجلس الأمن الحكومة والأطراف الأخرى على مواصلة مضاعفة جهودها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية في جميع العمليات الانتخابية والسياسية. وأثنوا، في ذلك الصدد، على اعتماد قانون المساواة، الذي يستهدف ضمان حصة تمثيل للمرأة لا تقل عن نسبة ٣٦ في المائة في الانتخابات والحكومات المحلية وتعيينات الجمعية الوطنية.

وكان الاجتماع الأخير لأعضاء مجلس الأمن مع فخامة الرئيس فاز في القصر الرئاسي في ١٦ شباط/فبراير، والذي تزامن مع بداية الحملة الانتخابية. وأكد أعضاء المجلس من جديد أن الغرض من زيارة المجلس هو مساعدة غينيا - بيساو في الخروج

وخلال الزيارة كان ظاهرا للعيان وجود قوة عسكرية تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، قوامها ٦٠٠ فرد. وفي الاجتماع الذي عقد مع المجموعة الخماسية، قال ممثل الجماعة الاقتصادية أن البعثة مكلفة وقد يتم سحبها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، أوصى المكتب الإبقاء على بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا - بيساو، نظرا لأن دورها في السياق الحالي لا يزال ضروريا للغاية.

ومن المسائل الأخرى التي أثرت خلال الزيارة الإصلاح الدستوري المتوخى في اتفاق كوناكري من أجل توضيح صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وحذر ممثلو المجموعة الخماسية من أن الأولوية ينبغي أن تعطى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، لأن لدى الأطراف أفكارا متناقضة كثيرا فيما يتعلق بالإصلاح. ومع ذلك، أبلغنا بإمكانية تأخير إصلاح الدستور لم بعد تجديد البرلمان وأن الحكومة تنظر في هذه الإمكانية، التي ستفقد عن طريق استفتاء.

ومن ناحية أخرى، سلط متكلمونا الضوء على أن مشاكل غينيا - بيساو لم تتمثل في الماضي بإجراء الانتخابات، ولكن في فترة ما بعد الانتخابات. وفي هذا الصدد، كانت هناك مناقشات كشفت عن ضعف مؤسسات غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى مواصلة الأمم المتحدة دعم غينيا - بيساو.

وفي اجتماعنا مع السيد سيبريانو كاساما، رئيس الجمعية الوطنية، قال إن إعادة تشكيل المكتب المتكامل ينبغي أن توفر استمرار المساعدة لمعالجة مسائل مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأطفال، والفساد. وأطلق ممثلو المجتمع المدني، مع الإعراب عن تقديرهم للدعم من المجتمع الدولي على مر السنين، نداءات قوية إلى البعثة مطالبين باستمرار وجود الأمم المتحدة لتقديم دعم قوي إلى غينيا - بيساو في تنفيذ إصلاحاتها.

ونعتقد أن نتائج الزيارة كانت إيجابية تماما. وأبدى كل نظرائنا تحابوا. والأمر يرجع الآن لجميع القوى السياسية لوضع البلد على طريق السلام والاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وأود أن أختتم هذا التقرير بالإعراب عن خالص الشكر لجميع أعضاء مجلس الأمن، الذين سمحت مشاركتهم النشطة وتعاونهم ومرونتهم وتفاهمهم، في ظل جدول أعمال الزيارة الحافل جدا، بأن تتم بشكل سلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

باسم المجلس، أعرب عن التقدير لجميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

من الأزمة السياسية والتأكيد على أهمية الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ١٠ آذار/مارس، فضلا عن الانتخابات الرئاسية. ورد الرئيس فاز بالقول إن الأولوية للانتخابات التشريعية، التي سيعقبها برنامج إصلاحات مؤسسية. وشدد أعضاء المجلس للرئيس فاز على أهمية الحوار في حل الأزمة، وسلطوا الضوء على العواقب الإقليمية ودون الإقليمية للجمود السياسي وخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو والاتجار بالمخدرات والخوف من أن يستغل الإرهابيون والمتطرفون الوضع لزيادة زعزعة الاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة. وتلك كانت الرسالة التي نقلناها إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية والمدنية التي التقيناها.